فشل نموذج التنمية الرأسمالية
والحاجة إلى نموذج تنموي بديل

تمهيد:

تناولت فى الفصول السابقة جوانب مختلفة للأداء التنموى فى مصر خلال الثلاثين عاماً الممتدة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٥/٠٤ التى شهدت عملية "جراحية" كبرى لإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى على النمط الرأسمالى ولدمجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وذلك تحت أسماء مختلفة للسياسات التى طبقت لإنجاز هذه العملية ، كالانفتاح الاقتصادى والتثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى . وبالطبع فإن اختلاف الأسماء التى أطلقت على السياسات المطبقة خلا ل العقود الثلاثة موضع الاهتمام لا يخفى حقيقة أن هذه السياسات قد صممت على هدى توافق واشنطون المشتهر ، وأنها قد صيغت انطلاقاً من مبادئ نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، وأن هذا النموذج أو ذلك التوافق مرادف فى الواقع لما نطلق عليه نهج أو نموذج التنمية الرأسمالية .

وقد آن الأوان لاستجماع الخيوط المتفرقة فى الفصول السابقة ، واستخلاص حكم عام بشأن طبيعة النتائج التى أسفر عنها تطبيق نموذج التنمية الرأسمالية فى مصر خلال العقود الثلاثة الماضية . وهذا ما سيتناوله القسم (١)(*) . وكما سيتبين

(*) القسم (١) هنا يناظر القسم (٩-١) في الكتاب الأصلي، وهكذا مع بقية الأقسام، حيث حذف رقم الفصل التاسع. وقد حذف هذا الرقم أيضًا عند الإشارة إلى أرقام جداول ذلك الفصل. أما ترقيمات باقي فصول الكتاب الأصلي وأرقام جداولها وملاحقها فقد بقيت بدون تعديل لتسهيل الرجوع إليها.

للقارئ ، فإن النتائج العملية تشير إلى فشل هذا النموذج وعجزه عن التحرك بخطى ثابتة وواسعة صوب الهدف الكبير الذى تسعى مصر إلى تحقيقه ـــ هدف الانعتاق من أسر التخلف والتبعية والانطلاق إلى آفاق التنمية الشاملة والمطردة . فقد ظل هذا الهدف مراوغاً خلال هذه العقود الثلاثة ، مثلما تبين لنا فى الفصل الرابع أنه كان هدفاً مراوغاً طوال القرن العشرين . وسوف تكون لنا وقفة فى القسم (٢) مع أسباب عجز نموذج التنمية الرأسمالية عن التقدم بمصر صوب هدفها الكبير طوال فترة إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى . ويطرح فشل هذا النموذج حاجة مصر إلى نموذج بديل أقدر على التعامل مع مشكلات التخلف والتبعية وأكثر فاعلية فى شق طريق التقدم والنهضة المرجوة .

والحق أن فشل نموذج التنمية الرأسمالية فى مصر ليس مجرد استثناء أو حالة خاصة من حالة عامة مقدر للنموذج فيها النجاح . وهذا ما سوف يُظهره القسم (٣) الذى يستعرض حصيلة تطبيق هذا النموذج فى عدد كبير من الدول النامية . وهكذا فإن الحاجة إلى نموذج تنموى بديل لمصر تتأسس ليس فقط على فحص الحالة المصرية ، وإنما تتأسس على قاعدة واسعة من خبرات دول نامية كثيرة . والنموذج البديل الذى تُطرح أهم ركائزه فى القسم (٤) هو نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات . وسوف أبين أن هذا النموذج ممكن التطبيق فى زمن العولمة ، وذلك إذا فهم الاستقلال بمعناه النسبى والإيجابى من جهة ، وإذا تعاملت الدول النامية مع العولمة من المنطلق الواقعى الذى تأخذ به الدول المتقدمة ذاتها ، ولكنها ترفض تطبيقه على الدول النامية ، وهو ما أطلق عليه منطلق " تفكيك حزمة العولمة " . وبالطبع فإن إمكانية تطبيق النموذج لا تعنى أن الطريق إلى تطبيقه سيكون سهلا ميسوراً . فثمة صعوبات متوقعة وصدامات مرتقبة سأتعرض لها فى القسم (٥) . كما سوف أقترح فى ختام هذا القسم عدداً من الشروط التى يلزم العمل على توفيرها من أجل التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات .